حوكمة التحـــوّل الرقمـــــي في المصـــــارف الليبيـــــة.

أ. عبد الحكيم عليّ شـــــــادى الأسود ـ قسم إدارة الأعمال ـ
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة الجفارة
alhshadi@gmail.com

Digital Transformation Governance in the UAE.

In light of the globalisation of economic activity and the unity of competition, the importance of modernising banking services in Libya in line with the requirements of integration into the global market, through the use of modern technology in modernising the banking sector and applying the principles of governance to achieve the interests of the various parties involved in the service industry or benefiting from it. However, due to a number of real-time factors, the establishment of governance and digital transformation has not yet been fully implemented on the ground. This study seeks to re-emphasise the role of governance per se in digital transformation by examining the relationship between the two through field research on a sample of Libyan banks. The results showed that most of the governance principles have a positive influence on achieving digital transformation in Libyan banking management. This study proposes a number of theoretical and applied recommendations that will help bankers to achieve digital transformation, especially in the banking sector
Translated with DeepL.com (free version)

الملخـــــــص:

في ظّـــل عولمة النشاط الاقتصادي ووحدة المنافسة، تبرز أهمية تحديث الخدمات المصرفية في ليبيا بما يتماشى مع متطلبات الاندماج في الســـوق العالمية، وذلك من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة في عصرنة القطاع المصرفي، وتطبيق مبادئ الحوكمة بما يحقق مصالح مختلف الأطـــراف المشاركة في صناعة الخدمة أو المستفيدة منها؛ لكن ونظرا لعدة معطيات حينية يبقي إرساء الحوكمة والتحول الرقمي أمر غير مستنفذ تماما على أرض الواقع. لذا تســـعي هذه الدراسة لإعادة إبراز دور الحوكمة في حد ذاتها في التحـــول الرقمي؛ وذلك من خلال فحص العلاقة بينهما من خلال بحث ميداني على عينة من البنوك الليبية. وقد أظهرت النتائج أن

معظم مبادئ الحوكمة لها تأثير إيجابي مساعد على تحقيق التحــول الرقمي لدى الإدارة المصرفية الليبية. وتطـــرح هذه الدراسة جملة من التوصيات النظرية، وخاصة التطبيقية والتي من شأنها أن تساعد المصرفيين على بلوغ التحول الرقمي وخاصة في القطاع المصرفي

الكلمات المفتاحية:

الحوكمة، الحوكمة الإلكترونية، المصارف الليبية، العمليات المصرفية الإلكترونية.

المقدمـــــــــة:

اعتبر النمـــوذج القديم لتقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (TIC) على أنه الإدارة التي تحوسب الأعمال الداخلية للحكومة من خـــلال البيانات وإبقاء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منعزلة عن الاتجاه الرئيسي للإصلاح، في حين النموذج الجديد أصبح أحد تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تدعم تحوّل الأعمال الخارجية للحوكمة عن طريق معالجة وتوصيل البيانات مما يضع في آخر المطاف أنظمة المعلومات في قلب الإصلاح، حيث تُســهم TICإسهاما كبيرًا في تحقيق أهداف الحكم الراشد ، حيث تقدم الحوكمة الإلكترونية مجموعة متنوعة على المستوى الوطني لتمكين وتسهيل نجاح إصلاح التنمية الاقتصادية

ومن بين المخاطـــر المختلفة التي تواجهها البنوك اليوم، هي الخدمات المقدمة للحرفاء نظـــرًا لصعوبة التنبؤ بها وكونها متأصلة في جميع الأنشطة والمنتجات والخدمات ، وعلى الرغم من أن هذا النوع من المخاطـــر موجود منذ بداية الأعمال المصرفية، إلا أن أمـــر إبرازه والاهتمام به ووضع متطلبات رأسمالية لمواجهته والتحوط له يعتبر أمرًا حديثا نسبيا، أتى هذا الأمر كنتيجة للفضائح المصرفية التي حدثت على مدار العقدين الماضيين، والتي كان دورًا في حدوثها، وبالنظر إلى حجم الخسائر التشغيلية الهائلة التي أبلغت عنها البنوك والتي تمثل جرسا ينذر بالخطر، أصبح وجود إطار فعال لإدارة المخاطر التشغيلية والحد منها أمرا بالغ الأهمية، خاصة في ظل تزايد تعقيد الخدمات المصرفية والتطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والابتكار المالي. وهكذا يكثر الحديث اليوم لدي المختصين أو حتى العامة عن مصطلحات جديدة كالحوكمة، الرقمنة والحوكمة الرقمية كوسيليه فعالة لحل المشاكل الإدارية المعاصرة وذلك حتى دون أن يكون لديهم يقين مكتمل بماذا تعنيه فعليا هذه المصطلحات على أرض الواقع. وإن أتفق أهل الاختصاص على أن هذه

المصطلحات هي كلها مترابطة فيما بينها) عمران وعرفة، 2022; وهراني ; 2012 ;هاشم والفقي، 2023 ; حديبي، 2020 خالدي وبوضياف، 2022)، قلة هي الدارسات التي أبرزت دور الحوكمة في التحول الرقمي أي بمعني آخر تعريف الحوكمة كمتغير مؤثر على الرقمنة وليس العكس. وعلى ضوء ما استعرض سابقا، تتبلور لدينا الإشكالية الرئيسية التالية: كيف يمكن أن يساهم تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في البنوك التجارية الليبية الى رقمنه الخدمات المصرفية؟

وبالتالي تهدف هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف .

أولا :تقديم أكثر إيضاحات حول مفهوم الحوكمة والرقمنة والحوكمة الرقمية.

ثانيا: فحص العلاقة الموجودة بينهما.

ثالثا: تحديد ماهي العوامل الحوكمية المساعدة على عملية التحول الرقمي داخل المصارف الليبية.

تماشيا مع موضوع الدراسة والأهداف التي نتوخى تحقيقها، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرضنا للإطار النظري لموضوع الدراسة، استنادا على ما هو متاح من الدراسات المختلفة التي تمكنا من الحصول عليها .كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي من أجل تحليل الدور الذي تلعبه الحوكمة المؤسسية في رقمنه الخدمات المصرفية المقدمة بالمصارف التجارية فى ليبيا، وذلك بالاعتماد على الاستبانة كأداة للدراسة. تم تحليل الاستبيان لاستخراج النتائج وذلك باستخدام برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية للتحليل الإحصائيSpss لاستخراج النتائج الخاصة بالدراسة تحليلا إحصائيا لتفسير العلاقات القائمة بين متغيرات الدراسة.

الجانب النظـــــــري :

الحوكمة، الحوكمة الإلكترونية والرقمنة:

تُعــرف الحوكمة بأنها مجموعة من القوانين والنظم التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهدف الشركة وبمعنى آخر فان الحوكمة تعني النظام أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسؤولية ، وأما الحوكمة الإلكترونية وهي في الحقيقة امتداد لمفهوم الحوكة في العالم الرقمي فقد وقع تعريف هذا المصطلح بطرق مختلفة وهو ما يعكس صعوبة في فهمه وتحديد خاصيته وهو أمر يطبق أيضا على الحوكمة ذاتها

(خالدي وبوضياف ,2022 ; حايك، 2016 فمثــلا تعرف منظمة اليونسكو الحوكمة الإلكترونية باستخدام القطاع العام لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وتهدف لتحسين المعلومات وتقديم الخدمات، وتشجيع مشاركة المواطنين في صنع القــرار، ويشمل الحكم الالكتروني أساليب جديدة للقيادة وطرق جديدة للمناقشة واتخاذ قرار السياسية والاستثمار وطرق جديدة للوصول إلى التعليم، الاستماع إلى المواطنين، وطرق جديدة لتنظيم المعلومات والخدمات. لكن وكما أشرنا قد نجد عدد كبير من التعريفات سوي للحوكمة أو الحوكمة الالكترونية في الأدب السابق لذلك فإن مصطلح الحوكمة وأبعاده سيقع تعريفه في هذه الدراسة بالاعتماد على المبادئ الست التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD للحوكمة والتي يمكن اختصارها في الخمس

المبدأ الأول ـ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات :

ويتضمن توزيع المسؤوليات في نطاق تشريعي، المتطلبات القانونية والتنظيمية في نطاق اختصاص تشريعي، ذو تأثير فعال على الأداء الاقتصادي الشامل، لدى الجهات السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها.

المبدأ الثاني ـ بحقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب الملكية :

ويشــمل باختصار توفير الحقوق الأساسية للمساهمين، تسهيل الممارسة لحقوق الملكية، كما يعطي الحق في المشاركة بالتصويت شخصيا أو غيابيا، الحق في المعلومات عن القرارات، والإفصاح عن الهياكل والترتيبات.

المبدأ الثالث ــ دور أصحاب المصالح:

ويشتمل على تطوير آليات لتعزيز الأداء من أجل مشاركة العاملين، التعويض مقابل انتهاك الحقوق، الحصول على المعلومات بالقدر المناسب، وفي الوقت المناسب، استكمال إطار فعال للإعسار وآخــر لتنفيذ حقوق الدائنين.

المبدأ الرابع ـ الإفصاح والشفافية:

ومضمونه باختصار الإفصاح طبقا للمستويات النوعية للمحاسبة والإفصاح المالي وغير المالي، القيام بمراجعة خارجية سنوية مستقلة بواسطة مراجع خارجي مستقل كفؤ، الإفصاح عن هياكل الحوكمة وسياساتها، استكمال إطار الحوكمة بمنهج فعال، وقابلية المراجعة للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين، كما توفير فرصة متساوية، وتوقيت مناسب لإيصال المعلومات لمستخدميها.

المبدأ الخامس ـ مســـؤولية مجلس الإدارة:

وتشـمل باختصار ما يلي ضـــرورة المعاملة العادلة للمساهمين، العمل وفقا للمعلومات الكاملة مع العناية الواجبة، العمل وفقا تطبيق معايير أخلاقيـــة عالية مع أخذ مصالح أصحاب المصالح الآخرين بعين الاعتبار، عرض إستراتيجية المنشأة وسياساتها وخطط عملها السنوية، الحكم الموضوعي المستقل على شؤون المنشأة، إتاحة جميع المعلومات لأعضاء مجلس الإدارة وفي الوقت المناسب.

مصطلح الرقمنة لا يقل تعقيدا عن الحوكمة حيث قد نجد العديد من التعريفات المقدمة له. لكن ومن المؤكد أن الرقمنة لاتعني فقط استعمال بعض وسائل TIC قشطى،2021). بل تشمل الرقمنة تحول كل القطاعات الحوية كالاقتصاد، الحكم والمجتمع قائم على أساس تبني واسع النطاق للتكنولوجيات الرقمية الحالية والناشئة . (Randell et al, 2018, p.2)، وتهدف الرقمنة عمليا الي حفظ، تخزين، مشاركة، وسرعة استرجاع المعلومات مما تسهم بحكم اعتمادها علي التكنولوجيات الحديثة في تحسين الاقتصادي و التسويق و الإجابة علي احتياجات المستفيدين...(عباسي وحفيظي، 2022).

وما يمكن ملاحظته كذلك من خلال مراجعة الدارسات السابقة هو الاهتمام فقط بمصطلح الحوكمة الرقمية وتأثيرها على النجاعة على حدي دون دراسة أو معالجة العلاقة التي قد تجد بين أبعاد الحوكمة أو الرقمنة والذي من شأنه أن يقدم مفهوم أكثر علمي للحوكمة الرقمية. ولذلك وكما أشرنا سابقا تسعي هذه الدراسة لتعرف على العوامل الحكومية التي تأثر إيجابيا على الرقمنة وتحســين أدائها تباعا من خلال بحث أقيم على مجموعة من المصارف الليبية.

الدّراســـــات السّابقة وفرضيات البحث :

وإن كان جليا اهتمام الدارسات السابقة خاصة بدول العالم الثالث إجمالا والدول العربية بوجه الخصوص لإبراز الدور الإيجابي الذي تلعبه الرقمنة في فاعلية وجودة الخدمات المقدمة للحريف من قبل المؤسسات، يبقي إبراز ما مدي تناسق الحوكمة مع الرقمنة، أي: بمعني آخــر اعتبار الحوكمة كمتغير مؤثر على الرقمنة مسألة نادرة الاهتمام برغم من السّعي الدائم لهذه الدول لإرساء مبدئ الحوكمة الرقمنة على أرض الواقع. وفي هذا الإطار ركزت الدارسات السابقة على إبراز دور الحوكمة في نجاعة المؤسسة في ظل التحولات الرقمية الحاصلة) عمران وعرفة، 2022)، وخلصت في

الأغلب أن للرقمنة عامل إيجابي لإرساء وتدعيم الحوكمة (وهراني2012 عبد الستار والكل, 2023; وهبه.(,2023 دراسة العتيبي والفيز(2021) ، حول تأثير حوكمة التحول الرقمي في الإدارات التعليمية بالمملكة العربية السعودية، بينت أن عملية حوكمة التحول الرقمي هي عملة متكاملة وشاملة تعتمد على تغير في الإستراتيجيات والأطر المتبعة وتوجهيها نحو مبدئ تحسين الجودة وذلك بتشريك جميع المتدخلين وهو ما يمكن أن يكون على تماس مع أبعاد الحوكمة بمفهومها الشامل.

دراســــــــة: وهبة، (2023) بالجامعة المصرية والتي سعت لفهم تأثير استخدام أدوات التحول الرقمي في عمليات الحوكمة وكذلك في التقارير المالية وأثر ذلك على تحقيق التنمية المستدامة، انتهت بتوثيق عامل إيجابي للرقمنة على الحوكمة والتنمية المستدامة تباعا وهو ما يبرز على الأقل ترابطا إيجابيا بين الحوكمة و الرقمنة حتي وإن تحدثنا في هذه الحالة على الحوكمة كمتغير تابع و ليس مستقل بالنسبة للرقمنة.

نفس النتيجة وقع التحصل عليها لدي حديبي، (2020) عندما أحصت مدي إسهام الرقمنة في تحقيق مبادئ الحوكمة بإحدى الجامعات الجزائرية، حيث بينت وجود علاقة إيجابية بينهما. وفي نفس السياق كذلك، أظهرت دراسة رشوان وعبد الحفيظ، (2020) على مجموعة من البنوك الغزاوية بدولة فلسطين أن للتحول الرقمي عدة مزايا للبنوك من أهما رفع كفاءة أدائها، جذب مزيد من الاستثمارات، تعزير قدرتها التنافسية، وتحسين من صحتها المالية. وأظهرت نتائج الدراسة تداخل إيجابي للتحول الرقمي مع مبادئ الحوكمة خاصة لدورها في تحسين جودة الخدمات، مراجعتها مراقبتها وكذلك في دورها التنبئي بالاختلالات قبل حدوثها أو حتى استباقها.

وقد بين خالدي وبوضياف، (2022) فعلا هذه العلاقة القوية بين الرقمنة والحوكمة إحصائيا من خلال حساب معامل ترابط بيرسون من خلال استخدام بينات أثر المشاركة الإلكترونية في الجزائر على الحوكمة خلال الفترة 2019- 2021. وقد كانت النتيجة 1- وهو ما يدل حسب الباحثين على وجود علاقة قوية بين المشاركة الإلكترونية والحوكمة وأنه يمكن أيضا اعتبار المشاركة الإلكترونية كأحد المتغيرات المؤثرة في الحوكمة وذلك من خلال دورها في معالجة والتصرف بالمعلومات بأكثر نجاعة وبالتالي خلق أسلوب إداري وحكومي جديد وعلمي حسب رأي الباحثين.

أما فيما يتعلق بالحوكمة كمؤثر مباشر على الرقمنة فقد ركزت قشطى،(2021) على إبراز دور الحوكمة في إنجاح حوكمة التحول الرقمى. أكدت قشطي أن التحول

الرقمي ليس فقط استعمال التكنولوجية داخل المؤسسة وإنما هو برنامج شامل وواسع يهدف لتحسين الخدمات المقدمة للحريف بصفة عامة، وهنا تطابق أهداف الحوكمة بالتحول الرقمي ولكن ليس فقط على مستوي تحسين الخدمات لكن حتى علي نطاق أشمل كتحقيق العدالة والمساءلة والشفافية والمسئولية والتي هي من المبادئ الاساسية للحوكمة. وتستنتج قشطي أن الحوكمة والتحول الرقمي مفهومين مترابطين أي أن أي تغير في أحد طرفيهما سيسبب تغير في الآخـــر وبما أن للحوكمة مجلات تدخل واسعة ومعاني أكثر شمولية فإنه يمكن اعتبار الحوكمة كأحد حلول إنجاح التحول الرقمي بالمؤسسات بل حتى رافعة له.

وبالتالي يمكن استنباط الفرضية الرئيسية التالية مما سبق من الدراسات الأدبية:

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة احصائية بين الحوكمة ورقمنه الخدمات المقدمة بالمصارف الليبية من وجهة نظر المديرين بالمصارف".

وبالعودة لمبادئ أو أبعاد الحوكمة الخمس المعتمدة في هذا البحث، فإن الفرضيات الفرعية المنبثقة من الفرعية الرئيسية هي التالية :

H1 توجد علاقة إيجابية بين وجود إطار فعال للحوكمة ورقمنة الخدمات المقدمة من المصارف الليبية

H2 توجد علاقة إيجابية بين حقوق المساهمين ورقمنة الخدمات المقدمة من المصارف الليبية;

H3 توجد علاقة إيجابية بين تطبيق اليات مجلس الادارة ورقمنة الخدمات المقدمة من المصارف الليبية

H4 توجد علاقة إيجابية بين دور اصحاب المصالح ورقمنة الخدمات المقدمة من المصارف الليبية

H5 توجد علاقة إيجابية بين الافصاح والشفافية ورقمنة الخدمات المقدمة من المصارف الليبية.

نمـــوذج الدراســـــــــــة:

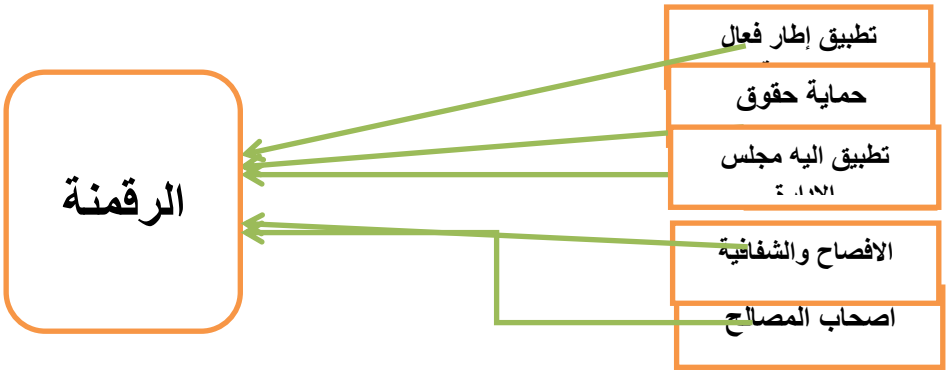

هذا الشكل من إعـــداد الباحث

المنهجية :

الاستبيان وقياساته :

تم توزيع الاستبيان على عدد محترم من الأفراد العاملين بالمصارف العامة الليبية وهم مصرف الجمهورية والوحدة والصحاري والتجاري ووكالة الوادي. أما فيما يتعلق بمحتوي الاستبيان فقد تم الاعتماد لقياس أبعاد الحوكمة والرقمنة على القياسات المستعملة من طرف أبو زر، (2006) * في أطروحته للدكتـــورة والتي قامت باقتراح استراتيجية لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني. كما احتوي الاستبيان في الاخير على مجموعة من الأسئلة ذات الطابع السوسيوديمغرافية كالنوع والعمر والخبرة المهنية.

معلومات إحصائية عن العينة :

تم تجميع 90 استبيان من مجموع كل الاستبيانات المرسلة بطريقة غير عشوائية وبالتالي تتكون عينة البحث على 90 ملاحظة وتوجد بها 5 متغيرات اجتماعية ومهنية مختلفة وهي الجنس، العمر، المستوي التعليمي، الخبرة والوظيفة. هذه المتغيرات يمكن وصفها اعتمادا على المعطيات البيانية التالية:

المتغير	تردد	نسبة مؤية
العمر:		
[20-30]	8	8,9
[30-40]	29	32,2

[40-50]	35	38,9
[50+]	18	20,0
الجنس:		
رجل	62	68,9
امرأة	28	31,1
: المستوي التعليمي		
ثانوي	2	2,2
جامعي	62	68,9
ماجستير	22	24,4
دكتوراه	4	4,4
الخبرة:		
1-5سنوات	15	16,7
6-10سنوات	27	30,0
11-15سنوات	17	18,9
15-20سنوات	18	20,0
20+ سنة	13	14,4
الوظيفة:		
مستشار	4	4,4
رئيس قسم	34	37,8
مدير فرع	13	14,4
مدير ادارة	10	11,1
مدير عام	2	2,2
مدير رقمي	3	3,3
أخرى	24	26,7

ونستنتج أن بالرغم من أن صغر حجم العينة فإن أغلب الشرائح المجتمعية والمهنية والتي تخص ميدان البحث ممثلة بها بنسب متفاوتة خاصة فيما يتعلق بالجنس والعمر والمستوي الدراسي.

تحليل المعلومات وفحص للفرضيات

قبل المـــرور لاختبار الفرضيات قمنا أولا بتحليل عاملي استكشافي باستعمال طريقة تحليل العنصر الرئيس وذلك للتحقق من أحادية أبعاد المتغيرات بالأساس. وبعد ذلك قمنا باختبار صدق وثبات قياسات هذه المتغيرات باستعمال معامل α كروباخ كما

يشير الجدول التالي. علما وأنه تشـــير قيم αأكبر من 0.7 لوجود الاتساق الداخلي بين عناصر المتغير أو وجود الصدق والثبات.(Nunnally, 1978)

جدول 1 الصدق والثبات

المتغير	عدد العناصر	معامل α كرومباخ
إطار فعال للحوكمة	8	0.837
حماية حقوق المساهمين	8	0.900
تطبيق آلية مجلس الإدارة	8	0.858
حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى	8	0.887
الافصاح والشفافية	8	0.921
الرقمنة	10	0.895

بعد استكشاف الخارطة العاملية لكل متغيرات هذه الدراسة والتحقق من صدق وثبات قياساتها نأتي الان للمرحلة الاهم بتحليل المعلومات وهي اختبار العلاقات النظرية بينها. وبما أن كل المتغيرات المتحصل عليها يمكن تحويلها الي متغيرات كمية مستمرة فإن فحص العلاقات بينها يمكن أن يتم باستعمال تقنية الانحدار الخطي (Hair et al, 2010).

ويعرف Kumari and Yadav, (2018) الانحدار الخطي بالتقنية الإحصائية التي تمكن من احتساب قيمة متغير تابع عن طريق بيانات متغير أو مجموعة متغيرات مستقلة أو تنبؤية. ويستخدم تحليل الانحدار الخطي طريقة المربعات الصغرى لاحتمال معاملات الانحدار، تحدد هذه المعاملات مقدار مساهمة كل متغير مستقل على حدي في التبوء في قيمة المتغير التابع (Brown, 2009).

لكن يجب الإشارة أن للانحدار الخطي مجموعة من الشروط التي يجب التحقق منها قبل اعتبار النتائج المتحصل عنها نهائية. مثل عدم وجود علاقة خطية متعددة أو بالأحرى ترابطية عالية بين المتغيرات، خطية الأخطاء، واستقلالية ومثلية الأخطاء .(Pallant, 2007) وقد يضيف بعض الباحثين شرط طبيعية الأخطاء كذلك . (Alison, 1999)ويعتبر التثبت من هذه الشروط مهم جدا للبحث، حيث يمكنها التأكيد على صحة النتائج وخلوها من الأخطاء الإحصائية الممكنة كالخطأ من نوع 1 أو 2(Osborne and Waters, 2002).

ويمكن كتابة فرضيات هذا البحث في شكل نموذج انحدار خطي متعدد عبر هذه المعادلة:

الرقمنة = $\beta_0+\beta_1$تطبيق إطار فعال للحوكمة +β_2 حماية حقوق المساهمين+ β_3تطبيق الية مجلس الادارة+ β_4أصحاب المصالح الأخرى + β_5الافصاح والشفافية +θ.

جدول2 نتائج الانحدار الخطي عبر برنامجSPSS.23

علاقة	الفرضية	المعامل β	إحصائيةt	قيمة p	النتيجة	VIF
تطبيق إطار فعال للحوكمة← الرقمنة	H1	-,020	-,206	,837	مرفوضة	3,500
حماية حقوق المساهمين← الرقمنة	H2	,365	2,783	,007	مقبولة	6,145
تطبيق الية مجلس الادارة← الرقمنة	H3	,204	1,879	,064	مقبولة	4,209
اصحاب المصالح الاخرى← الرقمنة	H4	-,007	-,071	,943	مرفوضة	3,830
الافصاح والشفافية← الرقمنة	H5	,372	2,781	,007	مقبولة	6,382

R^2=0.765, Durbin-Watson=2.207, F=54.662/p<0.001

وفما يخص شروط الانحدار الخطي يذكر Tabachnick and Fidell, (2007) أنه يمكن التثبت من طبيعية، خطية ومثلية الاخطاء فقط بالنظر للمبعثر الذي يربط الأخطاء بالقيم المحتملة للمتغير التابع والذي يجب أن يعكس نقاط تحيط بخط وهمي على مستوى الصفر. كذلك يمكن التثبت من طبيعية الأخطاء فقط بالنظر للمدرج التكراري لهذه الاخيرة والتي يجب أن تعطي إجمالا شكلا غوسي أي طبيعي.

وفما يتعلق بعدم ترابط المتغيرات المستقلة يمكن التحقق من قيم VIF (Variance Inflation Factor) والتي يجب أن تكون أقل من 10 كأقصى حد (Myers, 1990) .

أما استقلالية الأخطاء فيمكن التحقق منه من خلال مؤشر-Durbin Watsonوالذي يجب أن يكون محصور بين 1.5 و 2.5(Filed, 2009). ونستطيع القول إن هذه الشـــروط وقع احترامها إجمالا استنادًا على هذه المنحنيات أو النتائج التالية:

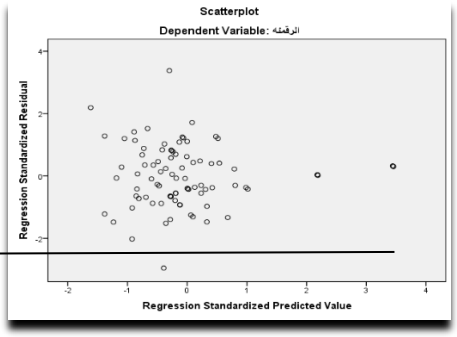

رسم توضيحي1 مبعثر الأخطاء

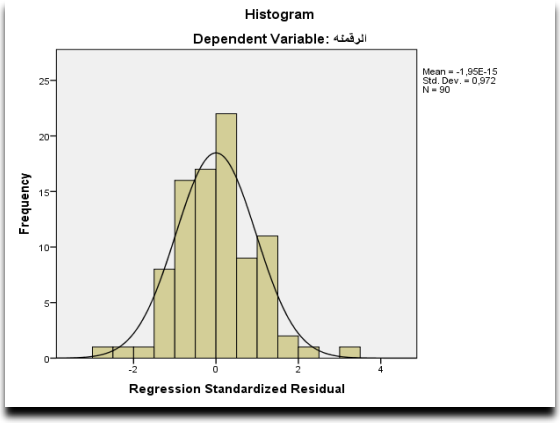

رسم توضيحي2 المدرج التكراري للأخطاء

مناقشة النتائج والخلاصـــــة :

أظهرت نتائج هذه الدراسة أن مبادئ الحوكمة التالية: حماية حقوق المساهمين، تطبيق الية مجلس الادارة، الافصاح والشفافية هي من تأثر إيجابا على عملية الرقمنة بالمصارف الليبية وذلك بمستوي إحصائي$p<0.1, p<0.01$.

أولا تـــم رفض الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على انه توجد علاقة بين تطبيق نظام فعال للحوكمة والرقمنة في المصارف الليبية حيث بلغت قيمة$p= 0.873$ بمعامل خطي ضعيف قريب من الصفر، ويرتبط المبدئ الاول للحوكمة بالأمور القانونية والتشريعية للحوكمة وبالرغم من أهميته فأنه لا يساهم بشكل مجدي في تسهيل التحول الرقمي حسب نتائج الدراسة. تم قبول الفرضية الفرعية الثانية H2

وهي تنص على انه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حقوق المساهمين والرقمنة في المصارف الليبية حيث بلغت قيمة p المرتبطة بهذه العلاقة 0.007، أي أقل بكثير من 0.1. وهذا يبين ان هناك علاقة إيجابية نسبيا قوية بين حقوق المساهمين والرقمنة في المصارف الليبية بصفة عامة حيث بلغ معامل هذه العلاقة. 0.365 =β وهؤلاء المساهمون هم في الحقيقة مجموعة من المستثمرين الذين قرروا استثمار أموالهم في نشاطات شركة ما، وبالتالي فان مصلحتهم المباشرة تتمثل في الحصول على أعلى عوائد نقدية. لقد أثبتت معظم الدارسات السابقة أن للرقمنة دور مباشر في دعم نجاعة المؤسسات وبالتالي تحسين عوائدها المالية. اكدت دراسة Jonsson et al (2020), والتي هدفت لمعرفة مدي تأثير الرقمنة على مشاركة الموظفين في تقديم الخدمات المصرفية والاستراتيجيات التي يطبقها المديرون لمشاركة الموظفين في عمليات الرقمنة في الصناعة المصرفية السويدية. حيث خلصت الدراسة إلى أن الرقمنة تعتبر عاملا ذو تأثير ايجابي على مشاركة الموظفين في تقديم الخدمات المصرفية من خلال المنصات الرقمية التي تمكن الموظفين من اداء مهامهم بكفاءة. وعلاوة على ذلك أظهرت الدراسة أن استخدام المديرون لاستراتيجيات مثل انظمة الدعم المتقدمة وطرق الاتصال الرقمي، والادوات الرقمية المختلفة لها دور مميز في تحفيز مشاركة الموظفين في العمل وبالتالي تحسين أدائهم. وهكذا يمكن أن نستنتج أن للرقمنة دور وسيطي إيجابي بين الحوكمة والفاعلية أو النجاعة. تم قبول الفرضية الثالثة كذلك حيث بين التحليل الإحصائي على أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق الية مجلس الادارة والرقمنة بمستوي $p<0.1$. ويشمل مبدئ هذه الفرضية الجانب الإيتيقي للحوكمة، كالعدالة، الموضوعية، الأمانة والمساوات في استعمال والاطلاع على المعلومات داخل المؤسسة. ويبدو أن إتباع هذه المعايير الأخلاقية يساهم بنسبة ما في التحول الرقمي داخل المؤسسة والذي من شأنه أن يدعمه من جهته. في حين تم رفض الفرضية الرابعة H4 حيث تبين أنه لا يوجد لعلاقة إحصائية بين اصحاب المصالح الاخرى والرقمنة بقيمة p تساوي 0.943 أي تقريبا مساوية ل 1. وللذكر فإن اصحاب المصالح هم مجموعة من الأطراف التي لديها مصالح داخل الشركة مثل: الدائنين، الموردين والعملاء والعمال والموظفين. وتجدر الإشارة أن هؤلاء الأطراف يمكن أن يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفون

على مقدرة الشركة على الاستمرار. يبدو أن أصحاب المصالح ليس لهم تأثير مباشر ذو قيمة إحصائية على عملية التحول الرقمي كما تبين نتائج هذه الدراسة.

أخيرا تم قبول الفرضية الفرعية الخامسة في هذا البحث والتي تنص على انه توجد علاقة إيجابية بين الافصاح والشفافية كمتغير مستقل والرقمنه كتابع .أظهرت النتائج أنه توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بمستوى $p<0.01$و معامل محتمل β 0.372=بين الافصاح والشفافية والرقمنه في المصارف الليبية. تعتبر الشفافية من أهم عناصر الحوكمة (رشوان، 2017). وفي علاقة بالرقمنة فقد بينت الدارسات السابقة علاقة قوية بين الرقمنة والشفافية. أما من خلال هذه الدراسة فقد وجدنا أن للإفصاح والشفافية دور مهم في عملية التحول الرقمي.

الاضافة البحثية التوصـــــيات:

التوصيات المقترحة :

أثبتت هذه الدراسة أن العلاقة الإيجابية بين الرقمنة والحوكمة ليست فقط باتجاه واحد وإنما باتجاهين، أي أن الحوكمة هي عامل مساعد للتحول الرقمي كذلك الرقمنة لديها تأثير إيجابي وداعم أساسي لإرساء مبادئ الحوكمة. وبالتعمق بمبادئ الحوكمة نفسها يجب على المؤسسات الراغبة في إنجاح عملية تحولها الرقمي أن تركز على العناصر التالية:

-الاهتمام بالمساهمين و حقوقهم كحق الملكية و الإدلاء بالرأي والولوج للمعلومات. كما يجب توفير معاملة متساوية بينهم;

-الاهتمام بالمعايير الأخلاقية و تطبيقها علي أرض الواقع في الإدارة كالعدالة و الموضوعية و استغلال كل المعطيات المتاحة;

-تدعيم الإفصاح والشفافية داخل المؤسسة وذلك من خلال إعلام المساهمين وأصحاب المصالح بحقيقة الوضع مع إمكانية المراجعة و المحاسبة إن لزم الامر.

النواقص وآفاق الدراسة :

تحتـــوي هذه الدراسة على بعض نواقص أهمها مرتبط بصغر عينة البحث حيث لم يتسنى جمع أكثر استبيانات مكتملة حتى يعطي لنتائج الدراسة بعد أكثر شمولية. وإن ركّزت أغلب الدارسات السابقة على إبراز أهمية الرقمنة داخل الحوكمـــة، هذه الدراسة بينت أن للحوكمة عوامل مساعدة للتحول الرقمي كذلك. وبما أنه معلوم دور كل من الحوكمة والرقمنة في تطوير وتحسين نتائج المؤسسات بصفة عامة، فيمكن

الحديث على دور وسيط إذا للرقمنة في هذه الحالة والذي يمكن أثباته على أرض الواقع من خلال دراسات ميدانية مستقبلية.

المراجع:

حسن عبد السلام علي عمران، & مسعود علي محمد عرفة. (2022). قياس العلاقة بين الحوكمة الالكترونية وعملية اتخاذ القرارات المالية بمصرف الصحاري. مجلة الاصالة, 2(6).

جذوب وهراني. (2012). ا لصيرفة الالكترونية كإستراتيجية لتفعيل الحكومة والحوكمة الالكترونية. كلية العلوم الاقتصادية - جامعة مستغانم.

شيماء حديبي. (2020). إسهام الرقمنة في تحقيق مبادئ الحوكمة في الجامعات الجزائرية. دراسة حالة جامعة محمد بوضياف المسيلة. ماجستير جامعة محمد بوضياف المسيلة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير. الجزائر.

خالدي، عبد الرحمان، بوضياف، & مليكة. (2022). المشاركة الالكترونية وأثرها على الحوكمة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2019-2021). مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية, 12(1), 175-194.

نهى أحمد الحايك. (2016). أثر تطبيق الحوكمة على تحسين الأداء في المؤسسات الحكومية .د راسة حالة المديرية العامة للجمارك السورية). سوريا، الجامعة الافتراضية السورية، إدارة الأعمال.)

قشطى ن. (2022). حوكمة التحول الرقمي. مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية, 1(5), 224–415.

Randall, L., Berlina, A., Teräs, J., Rinne, T., Randall, L., Berlina, A., ... & Rinne, T. (2018). Digitalisation as a tool for sustainable Nordic regional development. In Book Digitalisation as a tool for sustainable Nordic regional development'(Discussion paper prepared for Nordic thematic group for innovative and…, 2017.

ABBASSI, Y., & HAFIDI, S. (2022). الرقمنة كمطلب استراتيجي لتحقيق حوكمة الجامعات الجزائرية. المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات, 5(2) , 164-184. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/186894.

عبد الحكيم عبد الستار، م., ميار، جمال هاشم، & على ابراهيم الفقى. (2023). دور المراجع الداخلي في تفعيل آليات حَوْكَمَة التَحَوُّل الرقمي وأثره على إدارة مخاطر الأنشطة المصرفية الإلكترونية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية, 14(2) , 425-455.

احمد وهبه، ا. (2023). التحول الرقمي وعلاقته بالحوكمة الرقمية والتقارير المالية لتحقيق التنمية المستدامة. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية, 5(2) , 114-183.

سامية بنت تراحيب بن بين العتيبي، & د. خولة بنت عبد الله بن محمد المفيز. (2021). حوكمة التحول الرقمي في الإدارات التعليمية بالمملكة العربية السعودية في ضوء الممارسات العالمية. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، (66), 192-216.

رشوان، عبد الرحمن، قاسم، & زينب عبدالحفيظ. (August ,2020). دور التحول الرقمي في رفع كفاءة أداء البنوك وجذب الاستثمارات (The Role of the Digital Transformation In Raising The Efficiency Of The Banks' Performance And Attract The Investments). In The 1st International Conference on Information Technology & Business ICITB2020.

Hair, J.F., Black, W.C., Babin, B.J. and Anderson, R.E. (2010) Multivariate Data Analysis. 7th Edition, Pearson, New York.

Kumari, K., & Yadav, S. (2018). Linear regression analysis study. Journal of the practice of Cardiovascular Sciences, 4(1), 33.

Brown, S. H. (2009). Multiple linear regression analysis: a matrix approach with MATLAB. Alabama Journal of Mathematics, 34, 1-3.

Pallant, J. (2011). Survival manual. A step by step guide to data analysis using SPSS, 4, 4.

Allison, P. D. (1990). Change scores as dependent variables in regression analysis. Sociological methodology, 93-114.

Osborne, J. W., & Waters, E. (2002). Four assumptions of multiple regression that researchers should always test. Practical assessment, research, and evaluation, 8(1), 2.

Tabachnick, B. G., & Fidell, L. S. (2007). Experimental designs using ANOVA (Vol. 724). Belmont, CA: Thomson/Brooks/Cole.

Myers, J. (1990). Variance inflation factor analysis: Interpretation and understanding.

Field, A. (2009). 20093: Discovering statistics using SPSS. Los Angeles, 170-179.

Nunnally, J. (1978). Psychometric Theory (Vol. 2). New York: McGraw-Hill.

Jonsson, A., Areas dos Santos, L., & Gangabada Arachchilage, P. (2020). The Key Aspects of Digitalization on Employees' Engagement in the Bank Service Delivery.

* تثبت من المرجع